الجمهورية
الثلاثاء 12-04-2022 العدد 3254
17

الحوكمة البيئية في قطاعي موارد الأرض والتنظيم المدني

في إطار تنمية الحوكمة البيئية، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة، نظّم مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف في بيروت الندوة الخامسة بعنوان "الحوكمة البيئية في قطاعي موارد الأرض والتنظيم المدني" في حرم العلوم الاجتماعية في جامعة القدّيس يوسف.

إفتتح الجلسة مدير مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد البروفسور باسكال مونان، الذي أشار الى أن «الواقع اليوم يشير الى أننا نعيش في فوضى عمرانية كاملة المواصفات، حيث التهمَ الباطون كل المساحات الخضراء وحوّل المساحات الخضراء والمدن والقرى الى كُتل اسمنتية».

وشدد على أن «موارد الأرض هي ثروة من ثروات لبنان وكل ما يرتبط بها، لا سيما في مجال التنظيم المدني والمقالع والكسارات، ينبغي أن يخضع للتخطيط واحترام القوانين».

يازجي

الدكتور سيرج يازجي، استشاري وأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية، عرضَ في مداخلته تقريرين حول موارد الأرض والتنظيم المدني والعشوائية التي يعانيها هذا القطاع نظراً لعوامل عديدة من التلوث والتمدد العمراني العشوائي، حرائق الغابات، أزمة النازحين وغيرها من العوامل التي ساهمت في تراجع نسبة الأراضي الخضراء في لبنان، إضافة الى التصحّر، ما ينعكس سلباً على الدورة الاقتصادية.

يازجي تحدث عن مخاطر انزلاق التربة والجفاف والتصحر والجفاف والتراجع في الموارد المائية والزيادة في المياه الملوثة، أمّا عن المقالع فذكر أن لا إحصاءات واضحة عن نسبة المقالع على الأراضي اللبنانية كافة، ولكن ما هو أكيد أنّ النسبة مرتفعة ولها أثر سلبي كبير على المياه الجوفية.

الطويل

بعد عرض التقريرين، انطلق النقاش مع المهندس الياس الطويل، مدير عام التنظيم المدني في وزارة الاشغال العامة والنقل، الذي أكد أنّ «التحديات كبيرة وصعبة، فقد مررنا منذ سبعينات القرن الماضي حتى الان بفوضى كبيرة والمعالجة ليست سهلة أبداً اليوم»، لافتاً الى أن «هناك خطة شاملة للتنظيم المدني ووزارة الأشغال تطبّق بنسبة 80 الى 90 بالمئة، اللجنة تجتمع دورياً وهناك تقارير تصدر عنها وتقدم الى مجلس الوزراء».

شحرور

الدكتور ابراهيم شحرور، رئيس ادارة التخطيط والبرمجة في مجلس الانماء والاعمار، اعتبر أن «القطاع البيئي والازمة التي يعانيها هي «آخر هم» عند القوى السياسية الموجودة، فلا أحد يطبّق الخطة الشاملة الموضوعة والتي وافقت عليها الحكومة اللبنانية عام 2009 وهي حينها كانت حكومة وحدة وطنية».

شحرور أكد أن المشكلة سياسية وليست تقنية، فالنظام السياسي حوّل الدولة الى شبه دولة غائبة عن المصلحة العامة ما فتح المجال أمام التعديات، مؤكداً أن الوضع البيئي اليوم هو أسوأ مما كان عليه منذ عشر سنوات وهذا مؤشر خطير».

الحلو

نقيب المقاولين المهندس مارون الحلو اعتبر أن المسؤولية لا تقع فقط على المسؤولين بل على الشعب أيضاً، الذي عليه تطبيق القوانين وليس التحايل عليها، ونحن بحاجة اليوم الى وضع خطة جديدة متطورة تحمي الأماكن التراثية الأثرية، تحدد إطاراً منظماً لاستعمال الأراضي ولخلق مساحات خضراء جديدة، وكل ذلك ينعكس ايجاباً على البيئة في لبنان».

الحلو أوضح أنه للوصول الى بيئة سليمة علينا تأمين ابسط مقومات الحياة للإنسان حتى لا يتعدى على البيئة بسبب حاجاته اليومية، عارضاً خطة للخروج من الازمة قوامها اجراء دراسات باستمرار بالتعاون مع الجامعات، تنفيذ الخطط الموضوعة ومتابعة هذه الخطط لتطويرها بهدف تنظيم البلد ما يوصلنا الى البلد الذي نطمح اليه، فعلى كل شخص القيام بعمله كما يجب.

نقيب المقاولين أسِف لما وصلنا اليه في قطاع المرامل والمقالع والكسارات، مؤكداً أننا قادرون على إقامة كسارات ولكن ضمن الشروط البيئية العالمية كما يحصل في الدول الأوروبية مثلاً.

ياسين

نقيب المهندسين في بيروت عارف ياسين، رفضَ تحميل المواطن المسؤولية مؤكداً أن السياسات الموضوعة أعطت المجال للتعدي على القانون من بعض المستفيدين، مشدداً على أن السلطة السياسية المسؤولة الأولى على ما وصلنا اليه فهي مَن سمح بهذه العشوائية الكبيرة وكل القوانين التي أقرّتها أتت بسبب ضغوطات دولية ولكنها لم تنفذ بعد إقرارها.

ياسين أضاف: «هناك تهديد للسلامة العامة من خلال القانون الذي أقره مؤخراً مجلس النواب في السماح بإضافة طابقين فوق أي مبنى مع رخصة بلدية لأنه ليس كل بناء يحمل ان تضيف عليه طابقين، فهذه رشوة انتخابية قبل الانتخابات النيابية»، مشيراً الى أن هناك صرفا متوازنا وليس انماء متوازن في المناطق اللبنانية بسبب السلطة السياسية القائمة.

وعن المقالع والكسارات، أكد «ضرورة تطبيق القوانين لتنظيم هذا القطاع للحد من تدمير البيئة والهدر في الموارد البيئية والطبيعية، فمن واجبنا الحفاظ على مواردنا»، مشددا على ضرورة تضافر الجهود لوقف المجزرة الحاصلة بحق البيئة على كافة الأراضي اللبنانية.

كرم

عميد كلية عصام فارس للتكنولوجيا في جامعة البلمند البروفسور ايلي كرم، أسفَ في مداخلته الى الحالة التي وصلنا اليها، وقال: «حتى وإن كانت الخطط الوطنية لإدارة قطاعات البيئة موجودة ولكنها لا تُطبّق، فهناك مشكلة كبيرة بين إقرار القوانين وتطبيقها مع غياب المراسيم التطبيقية ومتابعة التطبيق وملاحقة المتخلّفين».

معلوف

مستشار وزير البيئة حبيب معلوف، اعتبر أن «هناك نقصا في التخطيط وعلينا تقييم تجربة إلغاء وزارة التخطيط وتحويل دورها الى مجلس الانماء والاعمار، فعلينا تقييم التخطيط الذي حصل في لبنان خصوصاً بعد انتهاء الحرب عام 1990 مضيفاً: «عدم وضع استراتيجية للتنمية المستدامة في لبنان تم تجاوزه قصداً لأن من يَحمينا تجار يعملون لمصلحتهم وليس لمصلحة البيئة».

معلوف أشار الى أن الهدر والانهيار الذي حصل في الموارد الطبيعية في لبنان أخطر بكثير من الهدر الذي حصل في المصارف والمال العام، كاشفاً أن قطاع المقالع والكسارات في لبنان ينتج أكثر من 5 مليارات دولار سنوياً وعدم وضع إطار تنظيمي له يعود للمصالح السياسية واستفادة السياسيين منه.

العيناتي

منسق لجنة كفر حزير البيئية جورج العيناتي، شرح طريقة استخراج الاسمنت في المملكة العربية السعودية بحسب المعايير العالمية مقارنة مع الطريقة البدائية العشوائية الكارثية في لبنان، والتي كانت مسببا أساسيا لمرض السرطان في المنطقة حيث وصلت في قرية فيع الى نسبة 53 %.

فقيه

رئيس لجنة حماية البيئة في جبل ريحان محمد فقيه لفت الى أن «المرامل انتشرت بشكل كبير بعد انتهاء الحرب اللبنانية، والبلديات اليوم تابعة للأحزاب السياسية وهي تعمل وفق مصالح هذه الأحزاب، مُعدّداً «المصائب» التي يعانيها جبل ريحان بسبب القرارات العشوائية والمصالح السياسية والمجازر التي تحصل يومياً من دون حسيب أو رقيب.